البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية

د. محمد سليم وهبه
خبير محاسبة، استاذ جامعي

انطلاقاً من أن المحاسبة لغة الأعمال، ينبغي على إدارة المشروع، بالإضافة إلى الحصول من جهة على جميع القوائم والبيانات المالية بشكل صحيح، وسليم، وفي الوقت المناسب، لكي تتمكن من تشغيله بكفاءة ونجاح، من جهة ثانية، وفي حالة المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى تمويل دولي، وضع هذه القوائم والبيانات، بلغة يمكن فهمها على الصعيد الدولي، للتمكن من التعريف عن المشروع في الأسواق المالية الدولية بهدف اتخاذ القرارات.

مع التحولات والتغييرات في العلاقات الاقتصادية في إطار اتجاه العالم إلى ما يعرف بالعولمة وتحرير التجارة والأسواق، كان من الضروري وضع لغة موحدة، وكانت منظمة التجارة العالمية هي المحرك والموجه لها، حيث أن الاختلاف في الأساليب المحاسبية المتبعة في أعداد البيانات المالية المنشورة في مختلف الدول، قد يؤدي إلى ظهور حالات من التناقض الجوهري في النتائج و في المعلومات التي تتضمنها تلك البيانات.

مما جعل التوجه نحو لغة عالمية مالية موحدة ضرورة عملية. هذه اللغة قاربت الطرق والأساليب والمعايير والنظم المحاسبية والمالية التي كانت متبعة في العالم من طرق إيطالية، وفرنسية وإنكليزية وأميركية، مع تغليب الطابع الأميركي عليها، وذلك تبعاً لنظم يمكن بتطبيقها، مقارنة المعلومات على صعيد دولي بغض النظر عن المصدر، لتكون ضمانة لحقوق المستثمرين، خاصة مع الحاجة المتنامية لشركات الأعمال العالمية لرؤوس أموال مصدرها مستثمرين عالميين، لايربطهم بهذه الشركات سوى مستوى الربحية. إضافة إلى ذلك، ترتب بعد حصول خروقات ومشاكل إدارية ومالية في الشركات الدولية، مجموعة من الشروط والمتطلبات في البيانات للشركات المدرجة في الأسواق العالمية.

في إطار بحثنا حول البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية(IAS)، أو معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) تبعا للتعريف الجديد، نجد من الضروري العودة إلى الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، باعتبار المبادئ هي الافتراضات الأساسية التي اعتمدتها المعايير الدولية في وضع القواعد والأسس. وبهذا، سيتعرض البحث إلى النقاط التالية:

أ- عناصر البيانات المالية.
ب- أهداف البيانات المالية.
ج- البيانات المالية تبعاً للمبادئ والأصول المحاسبية.
د- البيانات المالية تبعاً للمعايير الدولية، وتشمل افتراضات وخصائص البيانات المالية.
ه- ونهاية سيتم عرض معوقات تطبيق بعض المعايير، مع اعتبار لبنان كمثال تطبيقي.

أ- عناصر البيانات المالية

العناصر المرتبطة بقياس المركز المالي في الميزانية العمومية تتمثل في الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، وقياس الدخل الذي يتمثل في الإيرادات والمصروفات.

إن عرض هذه العناصر في الميزانية العمومية وفي بيان الدخل، يتطلب عملية تصنيف فرعية. فالموجودات والمطلوبات، على سبيل المثال، يمكن تصنيفها إما حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها في المؤسسة، وذلك بقصد عرض المعلومات بصورة تحقق الفائدة القصوى الممكنة لأغراض استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

١- الوضع المالي في الميزانية العمومية

إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس المركز المالي هي الموجودات

* تعبير القوائم، أو البيانات، أو الوضعية المالية، في الأصل ترجمة عن اللغة الفرنسية ل Etats Financiers أو عن اللغة الإنكليزية لFinancial Statements.
وفي لبنان، يتم اعتماد تعبير البيانات المالية كمرادف تم استخدمه في مجمل التعريفات المعتمدة في التصاريح الضريبية، والقوانين والمراسيم الصادرة، وخاصة فيما ورد في التصميم المحاسبي العام، والذي اقر بالمرسوم ٤٦٦٥ الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦، علما بأنه وللدلالة على نفس التعبير من قبل المهنيين في مصر، يتم استخدام عبارة القوائم المالية.
وبغض النظر عن تحفظاتنا في استخدام تعبير القوائم المالية للدلالة على الواقع المالي للمشاريع، وبما أن البحث يطرح مثالا لبنانيا في إطار تطبيق المعايير، وإن تجربتنا المهنية نابعة من الواقع المالي اللبناني، فسنعتمد استخدام تعبير البيانات المالية في إطار بحثنا.

المطلوبات وحقوق الملكية.

- **الموجودات:** هي موارد تخضع لسيطرة المؤسسة نتيجة أحداث سابقة، وتتوقع المؤسسة أن تحصل منها على منافع مستقبلية. وتتمثل المنفعة الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بأي أصل بمساهمته سواء بطريقة مباشر أو غير مباشر في التدفقات المتوقعة من النقد أو ما يعادله.

- **المطلوبات:** هي التزامات حالية على المؤسسة، ناشئة عن أحداث سابقة، ويتوقع أن ينتج عن تسويتها في المستقبل تدفقات خارجة من موارد المؤسسة ذات منافع اقتصادية. ولكي يصنف البند ضمن المطلوبات، من الضروري أن يمثل التزامات جارية بالنسبة للمؤسسة. والالتزام عبارة عن واجب أو مسؤولية بأداء فعل ما بطريقة معينة.

- **حقوق الملكية:** هي حق المساهمين في موجودات المؤسسة بقصد طرح جميع مطلوباته، وهي تعكس أيضا حقيقة اختلاف مصالح وحقوق المساهمين في الشركة بشأن الحصول على الأرباح أو بشأن استرداد رأس المال.

٢- بيان الدخل

تستخدم النتيجة في معظم الأحيان مقياسا للأداء، أو كأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو العائد للسهم العادي. إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس النتيجة هما الدخل والمصاريف.

- الدخل، ويشمل التعريف كلا من الإيرادات والمكاسب، فالإيراد ينشأ خلال دورة الأنشطة للمؤسسة ويشار إلى الإيراد عادة بتسميات عدة مثل: المبيعات، الأتعاب، الفوائد، التوزيعات والريع.

- المصاريف أو الأعباء، ويشمل التعريف، الخسائر وكذلك الأعباء التي تنشأ خلال الدورة العادية لنشاط المؤسسة مثل تكلفة المبيعات، الأجور والاستهلاك. وتتخذ هذه المصاريف عادة شكل نفاذ الموجودات كالنقد وما يعادله الممتلكات والمؤسسات والمعدات.

٣- الإقرار بعناصر البيانات المالية[1]

يقصد بمصطلح الإقرار، ما يضمن أن الميزانية العمومية أو بيان الدخل تحقق العناصر التالية:

- **احتمال المنفعة الاقتصادية المستقبلية**، و يستخدم مفهوم الاحتمال في نطاق شروط الإقرار، ليشير إلى درجة عدم التأكد المتعلقة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة ببند ما، إلى أو من المؤسسة. ويتم تقدير درجة عدم التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية بناء على القرائن المتاحة عند إعداد البيانات المالية.

- **مدى ثقة القياس**، وان استخدام التقديرات المعقولة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إعداد البيانات المالية، فعندما لا يكون بالإمكان تقدير تكلفة البند أو قيمته بقدر من المعقولية، فلا يجوز حينئذ إثبات هذا البند في الميزانية العمومية أو في بيان الدخل.

- **الإقرار بالموجودات**، يقر بالأصل في ميزانية العمومية عندما تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منه للمؤسسة محتملة الحدوث حين يمكن قياس تكلفة أو قيمته بصورة موثوق بها، ولا يمكن الإقرار بالأصل في الميزانية العمومية، عند تكبد نفقة تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها للمؤسسة غير محتملة الحدوث لفترة تتعدى الفترة المالية الجارية، وبدلاً من ذلك ينتج عن هذه العملية مصروف يقر به في بيان الدخل.

- **الإقرار بالمطلوبات**، ويقر بالمطلوبات في الميزانية العمومية، متى كان محتملا أن تؤدي إلى تدفق الموارد مقابل المنافع الاقتصادية إلى خارج المؤسسة، وذلك لدى تسوية التزام جار، وإذا ما كان بالإمكان قياس قيمة هذه التسوية بصورة موثوق بها.

- **الإقرار بالدخل**، يقر بعناصر الدخل في بيان الدخل عندما تحدث زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تنتج عن زيادة في أصل أو نقص في مطلوب ما، وعندما يكون بالإمكان قياس هذه الزيادة بصورة موثوق بها.

- **الإقرار بالمصاريف**، يقر بالمصاريف في بيان الدخل، عندما يحدث نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية بسبب نقص يحدث في أصل ما أو زيادة مطلوب ما، يكون قياس هذا النقص في المنافع بقدر معقول من الموثوقية.

إن الأنشطة التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة غالبا ما تمارس من قبل مؤسسات قد تتخذ شكل المؤسسة الفردية، أو شركات الأشخاص، أو صناديق الأموال من قبل مؤسسات حكومية تمارس نشاطها بشكل تجاري. أن الإطار القانوني والتنظيمي لمثل هذه المؤسسات يختلف عما عليه الحال في شركات الأموال بشكل عام والمساهمة بشكل خاص.

٤- قياس عناصر البيانات المالية[2] :

عملية القياس تتمثل في تحديد القيم المالية التي يتم بموجبها إقرار وإدراج عناصر البيانات المالية في الميزانية العمومية وبيان الدخل. ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس، وقد تم وضع مبادئ قاعدتها

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بإضافة عنصر الشفافية إلى العناصر التي اعتمدت المبادئ عليها والتي انطلقت من عنصر الأمانة. ويمكن تلخيص هذه الأسس:

- **التكلفة التاريخية:** بموجب هذا الأساس، تسجل الموجودات بقيمة النقد المدفوع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة لمقابل الحصول على الموجودات كما بتاريخ اقتناؤها. أما المطلوبات، فتسجل بقيمة الموجودات التي تم استلامها مقابل الالتزام، أو معادل النقد المتوقع دفعة لتسوية تلك المطلوبات ضمن النشاط العادي للمؤسسة.

- **التكلفة الجارية:** بموجب هذا الأساس، تدرج الموجودات بقيمة النقد أو النقد المعادل الذي يتوجب دفعة حاليا مقابل الحصول على أصل مماثل. وتدرج المطلوبات بالقيمة غير المخصومة (القيمة الاسمية) للنقد ومعادل النقد المطلوب دفعة حاليا لتسديد الالتزام.

- **القيمة القابلة للتحقيق:** بموجب هذا الأساس، تدرج الموجودات بقيمة النقد، أو النقد المعادل الذي يمكن الحصول علية حاليا إذا بيع الأصل بطريقة منظمة. وتدرج المطلوبات بالقيم التي يمكن تسويتها بها، أي بالقيم غير المخصومة (الاسمية) للنقد أو معادل النقد الذي يتوقع دفعه لتسوية الالتزامات ضمن النشاط العادي للمؤسسة.

- **القيمة الحالية:** بموجب هذا الأساس، تدرج الموجودات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الواردة، والمتوقع الحصول عليها من هذا البند في المستقبل وذلك ضمن النشاط العادي للمؤسسة. وتدرج الموجودات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقع استخدامها في تسوية الالتزام خلال الدورة العادية لنشاط المؤسسة .

رغم أن التكلفة التاريخية هي أكثر أسس القياس استخداما من قبل المؤسسات في إعداد قوائمها المالية، فإنه يستخدم عادة جنبا إلى جنب مع أسس أخرى للقياس. فالبضاعة تدرج عادة بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، أما الأوراق المالية القابلة للتسويق فيمكن أدراجها بالقيمة السوقية، لكن الالتزامات الخاصة بأجور التقاعد فيتم إدراجها على أساس قيمتها الحالية. وتستخدم بعض المؤسسات أساس التكلفة الجارية على ضوء عدم قدرتها استخدام نموذج التكلفة التاريخية في التعامل مع آثار الأسعار المتغيرة للموجودات غير النقدية.

٥- مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه [٣]

تتبنى معظم المؤسسات في إعداد قوائمها المالية المفهوم المالي لرأس المال والقائم على منظور الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية. وبموجبه، يكون رأس المال مرادفا لصافي الموجودات أو حقوق المساهمين في المؤسسة. وبالمقابل، وبموجب المفهوم المادي لرأس المال والقائم على منظور القدرة أو الطاقة التشغيلية، يعتبر رأس المال مرادفا للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، والتي تتمثل مثلا بعدد الوحدات المنتجة في اليوم الواحد.

على المؤسسة أن تختار المفهوم المناسب لرأس المال، وذلك بناء لاحتياجات مستخدمي قوائمها المالية. ويمكن تبني المفهوم المالي لرأس المال عندما يعطي مستخدمو البيانات المالية الأولوية للمحافظة على رأس المال الاسمي المستثمر أو القوة الشرائية لرأس المال المستثمر، في حين يجب تبنى المفهوم المادي لرأس المال عندما يعطون الأولوية للقدرة أو الطاقة التشغيلية للمؤسسة. والمفهوم الذي تختاره المؤسسة من بين هذين المفهومين يحدد الهدف الذي تسعى اليه تحديد، وذلك بالرغم من احتمال وجود بعض مصاعب القياس لدى تطبيق المفهوم.

بموجب مفهوم المحافظة على رأس المال، فإن الربح يعتبر محققا، فقط إذا كانت القيمة المالية (أو النقدية) لصافي الموجودات في نهاية الفترة تزيد عن تلك في بداية تلك الفترة، وذلك بعد استبعاد أي أثر للتوزيعات على المساهمين، وللمساهمات منهم تمت خلال الفترة. تقاس المحافظة على رأس المال أما باستخدام وحدة النقد الاسمية، وباستخدام وحدة ذات القوة الشرائية الثابتة.

إن اختيار أساس القياس ومفهوم المحافظة على رأس المال، سيحدد نوع النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد البيانات المالية. ويترتب على اختلاف النماذج المحاسبية المتبعة اختلاف في درجة الملائمة، لذا على أدارة المؤسسة أن تراعي الموازنة بين الملائمة والموثوقة. وتنطبق هذه الهيكلية على عدة نماذج محاسبية، وبذا يتم اعتماد دليل لإعداد وعرض البيانات المالية وفقا للنموذج الذي يتم اختياره.

أ- أهداف البيانات المالية

تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات ماليه نافعة للمستخدمين لأغراض اتخاذ القرارات، حيث أن المعلومات المحاسبية، هي من أهم المعلومات التي يعتمدها المستخدمين لإعداد تنبؤاتهم عن المنحى المستقبلي لتطور الشركات، والتي تكون القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات.

فالبيانات المالية والتقرير المالي الملحق بهذه البيانات، تشكل المعلومات الأساسية التي يحتاجها المستخدمين، ومن ثم فإن ما تسعى البيانات المالية والتقرير المالي إلى تحقيقه، يتحدد باحتياجات المستخدمين من المعلومات، والتي يفترض أن تقوم البيانات المالية والتقرير المالي بتوصلها إليهم.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أهداف البيانات المالية[٤] ، في مفاهيم المحاسبة المالية رقم (١) والصادرة عام ١٩٧٨ بعنوان أهداف التقرير المالي لمشروعات الأعمال، وذلك على النحو التالي:

١- توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والقرارات المماثلة، ويجب أن توصف هذه المعلومات، بشكل يمكن فهمه بالنسبة لمن يتمتعون بدراية معقولة لنشاط الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية.

٢- توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحالين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين على تقييم مقدار، وتوقيت، وعدم التأكد، بالنسبة لكل من:

- متحصلاتهم النقدية المستقبلية من الكوبونات أو الفوائد.
- متحصلاتهم النقدية المستقبلية من بيع أو استهلاك أو استحقاق الأوراق المالية أو القرض.

٣- توفير معلومات عن:

- الموارد الاقتصادية للمنشأة.
- الحقوق على هذه الموارد.
- تأثير المعاملات والأحداث والظروف التي تغير تلك الموارد والحقوق عليها.

٤- توفير معلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة معينة، وعادة ما يستخدم المستثمرين والدائنين معلومات عن الماضي لتساعدهم في تقييم الاحتمالات بالنسبة للمنشأة في المستقبل.

٥- توفير معلومات عن الدخل من العمليات ومكونات هذا الدخل.

٦- توفير معلومات عن:

- مصادر وأوجه إنفاق السيولة بالنسبة للمنشأة.
- الأموال التي تقترضها المنشأة وسدادها للقروض.
- حركة رؤوس الأموال الخاصة (بما في ذلك الكوبونات النقدية وأي شكل من توزيعات الموارد إلى المساهمين).
- العوامل الإضافية التي تؤثر على سيولة المنشأة وقدرتها على الدفع.

٧- توفير معلومات عن أداء إدارة المنشأة لالتزاماتها تجاه المساهمين.

٨- توفير معلومات نافعة للإدارة والمديرين لأغراض اتخاذ القرارات.

ويتضح مما سبق ان الاهداف الثمانية للبيانات المالية والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية ترتكز على :

-١ توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين لاغراض اتخاذ القرارات، كما ان هناك تأكيد واضح

على المعلومات المتعلقة بإيرادات العمليات.

٢- اتخاذ القرارات، ولقد اعتبر مجلس المعايير المحاسبة، ان المنفعة لاتخاذ القرار هي الخاصة الأكثر اهمية للمعلومات المحاسبية، حيث حدد مجلس معايير المحاسبة الخصائص النوعية التي يجب توافرها للمعلومات المحاسبية لكي تكون نافعة لاتخاذ القرارات في قائمة المفاهيم المحاسبة رقم ٢ الصادر عام ١٩٨٠.

ب- البيانات المالية تبعا للمبادئ والأصول المحاسبية

المبادىء المحاسبية تم تطويرها بواسطة مهنة المحاسبة في اطار جهودها لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وتتكون المبادي المحاسبية المتعارف عليها [٥]، من مجموعة من الافتراضات والمبادىء والمفاهيم:

وتشمل مجموعة الافتراضات، فرضية الوحدة المحاسبية وافتراض الاستمراريه وافتراض الفترة المحاسبية وافتراض القياس النقدي.

أما المبادئ فهي تتضمن مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ المقابلة ومبدأ الإفصاح الكامل.

أما المفاهيم فهي تتضمن مفهوم المحافظة على رأس المال ومفهوم التقويم.

لازال كثير من المحاسبين يقومون بإعداد البيانات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تمثل اتفاق عام بين المحاسبين على ما كان يعتبر ممارسة مقبولة في وقت معين.

في إقرار لبنان للتصميم المحاسبي العام بالمرسوم[٦] رقم ٤٦٦٥، والذي صدر في ٢٦ كانون الأول ١٩٨١، أوضح في الفصل الأول في المبادئ العامة، معنى البيانات المالية وهدفها في إعطاء صورة أمينة عن نتائج العمليات المسجلة وعن صافي حقوق المساهمة ومركزها المالي.

ومن ثم وفي المادة ٤ من القانون نفسه، تم تحديد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي:

١- مبدأ القيمة الاسمية، أو التسجيل الأموال وفقا لقاعدة التكلفة التاريخية.
٢- استقلالية الدورات المالية
٣- مبدأ الثبات
٤- الحيطة والحذر
٥- استمرارية الإستثمار
٦- أن تكون المعلومات مفيدة لإتخاذ القرار.

وتتحدد عناصر البيانات المالية وخصائص ما تحتويه من معلومات على نحو يضمن تحقيق اهداف البيانات المالية والتقرير المالي، ولما كانت المبادىء والاصول المحاسبية المتعارف عليها، تحدد الممارسات المقبوله لاعداد البيانات المالية والتقرير المالي فأن هذه المبادىء وما تحدده من ممارسات مقبولة كانت تكفل لعناصر البيانات المالية وخصائص ما تحتويه من معلومات تحقيق اهداف البيانات المالية والتقرير المالي، والتي تتلخص بـ:

١- الثقة بأن البيانات المالية صادقة التعبير عن المركز المالي للمنشأة وعن نتائج اعمالها.
٢- وتوفر للمحاسبين الذين يقومون بأعداد البيانات المالية دليلا يعتمدون عليه في قياس والتقرير عن الانشطة الاقتصادية للمنشأة.
٣- وتوفر ايضا للمراجعين الخارجيين للبيانات المالية اساسا لتقييم شمول وعدالة وأمانة هذه البيانات.

ث- البيانات المالية تبعا للمعايير الدولية [٧]

التغيير في البيئة المالية، وما إستتبعه من تغير في احتياجات المستخدمين من المعلومات، بأن تكون المعلومات صحيحة، سريعة، نافعة، وشفافة، لا بد وان ينعكس في توسيع إطار اهداف البيانات المالية والتقرير المالى ومن ثم خصائص ما تحتويه من معلومات الامر الذي لا بد وان ينعكس في النهاية في صورة تغيير في المباديء المحاسبية. فالمبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما، رغم شموليتها، لا تمثل قوانين ثابتة، بل هي تتغير وتتطور استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية وللتغيرات في احتياجات المستخدمين.

فمع توسع حركة الأعمال دوليا، في إطار العولمة، نظرا للتنافس الإقتصادي، فرض ضرورة البحث عن مبادئ محاسبية منسجمة دوليا.

وفي اعتبار معايير المحاسبة الدولية، وكما ورد في فقرة المبادئ، فيفترض أن يكون الوضع المالي الذي توفره البيانات المالية لمستخدميها يؤدي إلى معرفة قدرة المؤسسة من جهة تلبية التزاماتها المالية، وتفيد بالتنبؤ بمدى قدرتها على تمويل نفسها ذاتيا، بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة عن السيولة والملائمه.
فالقواعد الأساسيه التي تعتمدها المعايير، في إعداد البيانات المالية تنطلق من المبادئ المتعارف عليها، بشكل إفتراضات اساسية وخصائص، ويمكن عرضها كما يلي :

الافتراضات الاساسيه

*** أساس الاستحقاق**

تعد البيانات المالية وفقا لأساس الاستحقاق وذلك كي تحقق تلك البيانات الاهداف المرجوة منها، وبموجب هذا الاساس يتم الاقرار بأثار العمليات المالية والاحداث الاخرى عند حدوثها، وهذا بالطبع يشمل مبدأ استقلال الدورات المالية.

*** الاستمرارية**

تعد البيانات المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في اعمالها وانشطتها وذلك في المستقبل المنظور ولذا يفترض بأن المؤسسة ليس لديها الحاجه لتصفية أو تقليص نشاطها بصورة ماديه. وفي حال وجود هذه النيه، يجب حينئذ اعداد البيانات المالية على أساس مختلف، كما يجب الافصاح عن ذلك.

*** المادية**

تتأثر درجة ملاءمة المعلومات بطبيعتها وماديتها. وفي بعض الحالات فان طبيعة المعلومات تكفي لوحدها لتحديد درجة ملاءمتها. وتكون المعلومات مادية إذا كان اهمالها أو حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصاديه التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية. وتعتبر المادية معيارا أو نقطة قطع تحكم التقديرات الشخصية اكثر من كونها خاصية نوعية يتوجب توفيرها في المعلومات كي تكون هذه المعلومات مفيدة.

*** الموثوقية**

يجب أن تتصف المعلومات بالموثوقيه لكي يكون بالامكان الاعتماد عليها.

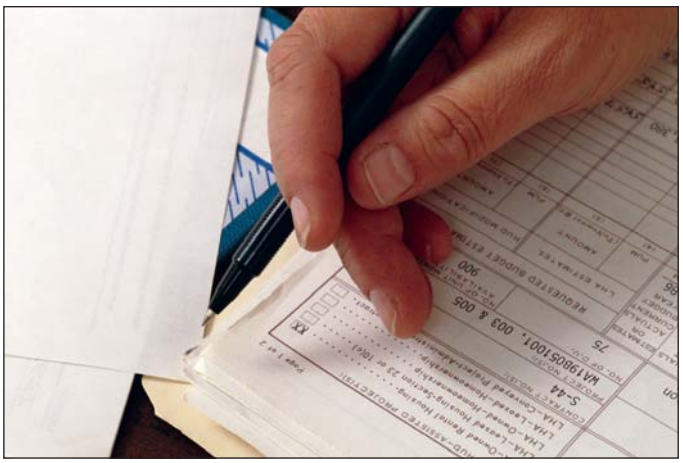

*** العرض الصادق**

على الميزانيه العموميه أن تعرض بأمانة العمليات والاحداث التي تنشأ عنها الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للمؤسسة كما في تاريخ نهاية الفترة المالية.

*** الجوهر فوق الشكل**

من الضروري لهذه المعلومات أن تعرض وفقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصاديه، وليس لشكلها القانوني فقط. ولكي تتسم المعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالموثوقية فانها يجب أن تكون مستقلة أي خالية من أي تحيز.

*** الحيطة والحذر**

يفرض على معدي البيانات المالية في معظم الاحيان مواجهة حالة عدم التأكد المحيطه بالاحداث والظروف التي يتعاملون معها.

*** الاكتمال**

لكي تتسم البيانات المالية بالموثوقية يجب أن تكون مكتملة وذلك في حدود الاهميه النسبيه والتكلفه.

*** القابلية للمقارنة**

يجب أن يكون بمقدور مستخدمي البيانات مقارنة البيانات المالية للمؤسسة، ولعدة سنوات سابقة، مع مؤسسات مختلفة، وذلك من زاوية كل من المركز المالي والربحية والتغييرات الحاصلة في المركز المالي.

وقد اتت المعايير على ذكر القيود التي تؤثر على ملائمة وموثوقية المعلومات وهي :

*** التوقيت**

إذا ما تأخر تقرير البيانات عن موعده المحدد يمكن لهذه المعلومات أن تفقد خاصية الملاءمة.

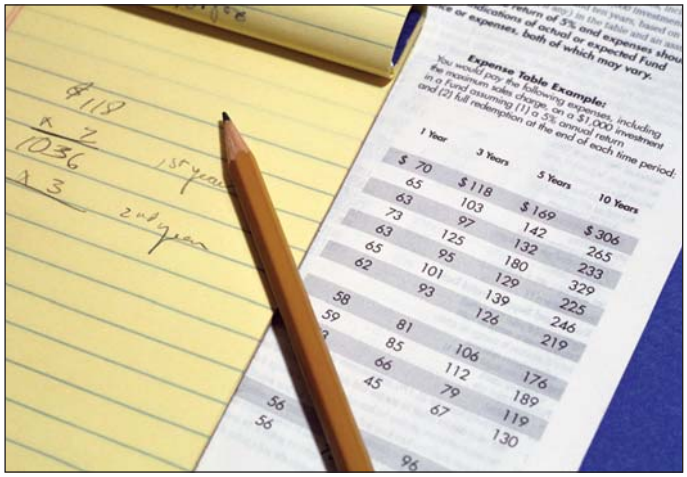

*** الميزان بين المنفعه والتكلفه**

ان الموازنة بين المعلومات وتكالفتها تعتبر قيدا أكثير من كونها خاصية نوعية.

*** الميزان بين الخواص النوعيه**

الهدف هو توفير الموارنة فيما بين الخواص النوعية للمعلومات في تحقيق أغراض البيانات المالية علما بأن تحديد أو تقييم الاهمية النسبية لهذه الخواص وفي احوال كثيرة يكون مسألة تخضع للاحكام والتقديرات الشخصية.

*** الصورة الحقيقة والعداله /العرض العادل**

غالبا ما توصف البيانات المالية بأنها تظهر صورة حقيقة وعادلة أو تعرض بعدالة كلا من الوضع المالي ونتيجة الاعمال الخاصة بمؤسسة معينة.

خصائص البيانات المالية [٨]

هناك خصائص نوعية وخصائص ثانوية يمكن تقسيمها برأينا تبعا لما يلي رغم التداخل لجل هذه الخصائص.

١- الخصائص النوعية للبيانات المالية

تعمل الخصائص النوعية على تعزيز المعلومات التي توفرها البيانات المالية وجعلها مفيدة للمستخدمين. وهذه الخصائص هي:

يفترض بأن يكون لدى المستخدمين معرفة معقولة بالاعمال والانشطة الاقتصادية والمجالس وبأن تتوفر لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بالعناية المعقولة.

لكي تكون المعلومات التي تحتويها البيانات مفيدة لمتخذي القرارات أو مستخدمي البيانات المالية فيجب ان تكون ملائمة.

ان دور المعلومات في التنبؤ بالمستقبل يتداخل مع دورها في تعزيز التقدايرت التي تصدر في الماضي. فثملا أن المعلومات المتوفرة حاليا للمستخدمين عن مستوى وعناصر الموجودات تخدمها في التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة لها في المستقبل. وتلعب نفس المعلومات دور تأكيد التوقعات التي تمت في الماضي حول طريقة هيكلية المؤسسة أو نتائج عملياتها المخططة.

غالبا ما تستخدم المعلومات عن الوضع المالي والاداء في الماضي كأسس للتبؤ بالوضع المالي المستقبلي وكذلك بالاداء والامور الاخرى والتي يهتم بها المستخدم بصورة مباشرة مثلا توزيعات الارباح ودفع الرواتب والاجور والتقلبات في أسعار الاسهم وكذلك مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها عند استحقاقها .

وتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية النافعة اساسا للاختيار بين بدائل القياس المحاسبي مثل الطرق البديلة لقياس الاستهلاك في المعيار رقم ٢، والطرق البديلة لتقييم الاصول. لنستخلص بأن الخاصيتين الاساسيتين للمعلومات المحاسبية هما الملاءمة وأمكانية الاعتماد عليها.

*** الملاءمة :**

تعني الملاءمه ان المعلومات تكون ذات تأثير على القرار الذي سيتم اتخاذه. وبعبارة أخرى فأنه إذا كان للمعلومة تأثير على عملية اتخاذ القرار فأن هذه المعلومه، تكون ملائمة لاتخاذ القرار، أما إذا غيرت المعلومة توقعات متخذ القرار فأن المعلومة تؤدي إلى تغيير الاحتمالات بالنسبة للنتائج المتوقعة والتي سبق لمتخذ القرار تحديدها.

وتنطوي الملاءمة على ثلاثة عناصر هي:

١- التنبؤ
٢- القيمة التقييميه
٣- التوقيت المناسب.

وتتوقف مدى ملاءمة المعلومات على مدى تأثيرها على اتخاذ القرار، ومن ثم فأنه كلما كانت المعلومات ذات قيمة تنبؤية اكبر وكلما كانت حصل عليها المستخدم في التوقيت المناسب كلما كانت المعلومات اكثر ملاءمة.

*** أمكانية الاعتماد على المعلومات :**

تعني أمكانية الاعتماد على المعلومات ان المستخدمين يمكنهم ان يثقوا في المعلومات التي يتم توفيرها، ولكن يتوافر للمعلومات المحاسبية امكانية الاعتماد عليها فأنها يجب ان تكون:

١- خالية من الخطأ
٢- بعيدة عن التحيز
٣- ان تعبر بصدق عن المنشأه

وللتعبير بصدقية، تنطوي أمكانية إحتواء المعلومات المحاسبية على عنصرين هما :

١- القابلية للتحقق
٢- مصداقية التعبير

وتعني القابلية للتحقق أمكانية أثبات صحة شيء ما، عن طريق فحص دليل يمكن الإستناد له، وتتطلب توافر المستندات المؤيدة لتفاصيل المعلومات (كأدلة قابلة للاثبات) حتى يكون من الممكن الاعتماد على هذه المعلومات.

وتعني مصداقة التعبير وجود اتفاق أو تماثل بين الارقام أو الأوصاف المحاسبية وبين الاحداث أو الجهات التي أعدت الارقام أو الأوصاف لقياسها والتعبير عنها.

غالبا ما يوجد تعارض بين ملاءمة المعلومات من ناحية وبين امكانية الاعتماد على المعلومات من ناحية ثانية. ففي بعض الحالات يكون من الضروري التضحية إلى حد ما بدرجة ملاءمة المعلومات لكي يتوافر لهذه المعلومات امكانية الاعتماد عليها.

٢- الخصائص الثانوية للبيانات المالية النافعة لاتخاذ القرارات

وتتمثل الخصائص الثانوية في القابلية للمقارنة والحياد.

***. القابلية للمقارنة**

تعني القابلية للمقارنة ان اجراء المقارنة بين المعلومات يؤدي إلى التوصل إلى استنتاجات سليمة. ومن ثم فانه إذا كانت مقارنة المعلومات يؤدي إلى التوصل إلى استنتاجات مضللة فان هذه المعلومات تكون غير قابلة للمقارنة.

وفي الواقع فانه إذا كانت معلومات معينة معدة وفقا لاسس قياس تختلف عن تلك المستخدمة في قياس معلومات ثانية، فان المعلومات الأولى تكون غير قابلة للمقارنة مع المعلومات الثانية.

***. القيود على قياس والافصاح عن المعلومات المحاسبية**

تمثل الخصائص الاساسية والخصائص الثانوية، خصائص نوعية يؤدي توافرها إلى تحقيق المنفعة للمعلومات المحاسبية لاعراض اتخاذ القرارات. الا ان هناك قيود على انتاج المعلومات المحاسبية تتمثل في اعتبارات التكلفة-المنفعة، ومفهوم الاهمية النسبية وقد تفرض هذه القيود في بعض الاحيان العدول عن تطبيق معيار محاسبي كان من الممكن تطبيقها فيما لو ان الاختيار قد تم على اساس الخصائص الاساسية والثانوية.

***. اعتبارات التكلفة - المنفعة**

بإعتبار طلب المعلومات المالية من جانب المستخدمين هو طلب غير محدود، الامر الذي يعكسه النمو الكبير في مقدار المعلومات التي يتم الافصاح عنها في البيانات والتقارير. الا ان انتاج المعلومات المالية والافصاح عنها ليس بلا تكلفة، بل ان هذه التكلفة قد تكون مرتفعة نسبيا في بعض الاحيان. ولهذا السبب فان الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية أخذت بعين الاعتبار ما إذا كانت المنافع المتوقعة من الافصاح عن معلومات محاسبية معينة يزيد أو يقل عن التكاليف المتوقعة لاعداد والافصاح عن المعلومة المحاسبية، وذلك عند اتخاذ قرار

بتحديد نوعية وكمية المعلومات المحاسبية التي يتعين على الشركات اعدادها والافصاح عنها.

وتختلف المعلومات المحاسبية عن أي سلعة أوخدمة يتم انتاجها. فبالنسبة للسلع والخدمات عامة يمكن قياس المنافع والتكاليف المرتبطة بها. أما بالنسبة للمعلومات المحاسبية فانه يكون من الصعب عادة قياس المنافع بالنسبة للمستخدمين والناتجة عن اعداد والافصاح عن هذه المعلومات. ولذلك فانه يمكن القول بأن تطبيق قاعدة أن المنفعة يجب ان تزيد عن التكلفة بالنسبة للاختيار بين الممارسات المحاسبية البديلة وبين ممارسة الافصاح البديلة هي مسألة تعتمد على التقدير الشخص إلى حد كبير.

ومع ذلك فأنه يجب تقييم المنافع والتكاليف المرتبطة بالبدائل المحاسبية وذلك إلى المدى الذي يكون فيه ذلك ممكنا.

*** مفهوم الأهمية النسبية**

وفقا لمفهوم الاهمية النسبية فأن البنود التي تعتبر هامة نسبيا، هي، التي تتطلب معالجتها محاسبيا وفقا للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والتي يجب ان يتم الافصاح عنها اما بالنسبة للبنود غير الهامة نسبيا فأنه ليس من الضروري الالتزام حرفيا بمعالجتها وفقا للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما ولا يتطلب الامر الافصاح عنها .

وتعتبر الاهمية النسبية احد المفاهيم الهامة التي تؤثر على إعداد البيانات المالية، وتتضح اهمية هذا المفهوم من العبارة التي يوردها مجلس معايير المحاسبة المالية في نهاية قوائم معايير المحاسبة المالية ومؤداها أنه، ليس مطلوبا تطبيق قائمة المعايير على البنود غير الهامة نسبيا، الا ان المشكلة في تحديد متى يعتبر البند هاما نسبيا ومتى يكون غير هام، ومن الناحية النظرية فأن البند يعتبر هاما نسبيا إذا كان من المحتمل ان يكون له تأثير هام على قرارات المستخدمين.

إن اهم الامور التي تطرقت اليها لجنة المعايير الدولية للمحاسبه، هي

٩ الافصاحات

الافصاحات والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية والتي هي مبنية أو مشتقة من الواقع، ويفترض أن تقرأ، لتكون رديفة للمعلومات التي تحتويها الميزانية العمومية وبيان الايرادات وبيان التدفق المالي.
تتضمن المعايير الدولية للمحاسبة عدة ايضاحات ضرورية، وتعتقد اللجنة أنه الافضل أن تكون هذه المتطلبات مرنة حتى تفي بالغرض، فاما أن تفصح عن هذه المعلومات بايضاحات مرفقة، أو ببيانات اضافية، أو في صلب الميزانية العمومية، أو بيان الايراد أو بيان التدفق المالي.

والمعايير التالية تتضمن افصاحات هامة وهي:

المعيار رقم ١ الافصاح عن السياسات المحاسبية، والذي ضمت الإفصاحات المنصوص عليها في المعيار رقم ٥، بعد إلغائه في العام ١٩٩٧.
المعيار رقم ١٠ الامور الطارئة ولاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (معدل في العام ١٩٩٩).
المعيار رقم ٢٠ محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية.
المعيار رقم ٢٤ الافصاح عن الجهات المقربة أو ذات العلاقة
المعيار رقم ٣٠ الافصاح في البيانات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية المماثلة
المعيار رقم ٣٢ الادوات المالية – العرض والافصاح
فمثلا يتناول المعيار رقم ١ بحث الافصاحات الخاصة بكافة السياسات المحاسبية الهامة التي يجب استخدامها في اعداد وعرض البيانات المالية .

بعض الافصاحات العامة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية:

- اسم المؤسسة.
- مكان تسجيلها.
- تاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها البيانات المالية.
- نبذة مختصرة عن طبيعة نشاطات المؤسسة وشكلها القانوني.
- إظهار الارقام المقارنة عن الفترة السابقة.

الشفافية في البيانات المالية

هدف معايير المحاسبة الدولية، هو تقديم معلومات أمينة وشفافة لمستخدمي البيانات في سوق مالية منظمة، حيث تعكس المعلومات الواقع الجوهري للشركة، وذلك من ناحية القيم السوقية لكافة مقتنات الشركة من أصول ثابتة، ومتداولة، والتزمات داخل وخارج الميزانية.

فالشفافية تعني وضع بيئة حيث يمكن رؤية المعلومات بوضوح، وتكون

وتكون شروط القرارات والمشاركة بمتناول كافة المتداولين في الاسواق المالية بشكل واضح ومفهوم. فالافصاح عن المعلومات يتناول كذلك الاجراءات والوسائل التي يتوجب بموجبها نشر المعلومات
وبنظرنا، ولكي تصبح الشفافية ضرورة لتحميل المسؤولية لمجموعات الفاعلين في الاسواق المالية، الدئين منهم والمدينين، وللشركات التي تقدر اسهم المستثمرين، بالاضافة إلى السلطات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية.

وشفافية البيانات المالية، في تعبير المعايير الدولية، هو تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، وحول اداء (حسابات النتيجة)، والتغيرات في الوضعية المالية (جداول التدفقات) للشركة بشكل واضح يحترم كافة القواعد والمفاهيم المالية والمحاسبية، حيث تضمن شفافية البيانات المالية:

*- **وجود معلومات كاملة**،

*- **ابراز المعلومات بشكل ملائم**، حيث يمكن لاكبر عدد من مستخدمي هذه البيانات أخذ القرارات الاقتصادية عند الاطلاع عليها.

- **سهلة التفسير**.

ج- ما بين الشفافية والقيود على الإفصاح

معيار الشفافية هو نوعية وحجم المعلومات، ولمزيد من الشفافية يفضل الحصول على معلومات أكثر، والمفارقة، وللحصول على المعلومات يتطلب ذلك مصاريف وأكلاف، فإذا كانت كلفة الشفافية عالية مقارنة مع معدلات الربحية، وأو مقارنة بالربحية التي يتم الحصول عليها مقابل المزيد من المعلومات، فيتم اسقاط الشفافية لصالح إخفاء المعلومات، وهو انعكاس للعقلية الاميركية، الذي تعتمد على نتائج العمليات اكثر من اعتمادها على تطبيق المبدا، وأنه إذا كانت النتائج من جراء عملية معينة، بتاريخ دراسة كلفة هذه المراجعة، اقل من الايرادات التقريبة المتوقعة من جراء هذه المراجعة، فإنه يتم الغاء هذه العملية، مع إمكانية التصريح أن الشركة لم تتمكن من الحصول على معلومات لتأكيد الشفافية لإرتفاع كلفة الحصول على المعلومات، مع ما قد يترتب ذلك من مفارقات ضريبية.

ح- ما بين المبادئ والمعايير

يتطلب الإنتقال بين المبادئ والمعايير منهجية علمية تضع خبير المحاسبة أمام مسؤولياته. فمع المبادئ، كان هدف خبير المحاسبة ابراز صورة امينة لوضعية المؤسسة عبر البيانات المالية التي تصدر عنه، وقد تطور الوضع ليشمل بالإضافة إلى الصورة الأمينة، مقياس الشفافية.

لكن هذه الشفافية تقف أمام حد الكلفة، فإذا كانت كلفة المعلومات تتخطى الإيراد المتوقع، فلا موجب للشفافية، مما يعني أن الشفافية موضوع نسبي، فإذا وبموجب الشفافية، في حال عدم التمكن من الحصول على معلومات تكون دلالتها الشفافية، لكلفة هذه المعلومات، يتوجب ذكر ذلك في التقرير، وفي هذه الحالة، ما هي قيمة البيانات الصادرة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات.

من ناحية ثانية، وبالنسبة لموضوعية المقارنة، وعلى سبيل المثال، عندما تجد الشركة أن تغيير طريقة التسعير أو التقييم، يمكن أن يسمح بشفافية أكبر، يمكن الأخذ بالتغيير، وبهذه الحال، أين يصبح مبدأ القابلية للمقارنة في الخصائص الثانوية للمعايير، وذلك لمقارنة الأرقام الواردة في البيانات المالية مع تلك التي وردت في نفس الخانة في السنوات السابقة.

وفي وضعية تقديم الجوهر على الشكل، قد يترك مجالا لتفسيرات عدة خصوصا في لبنان، ومع ضعف الثقافة المالية والضريبية، مما يطرح موضوعية طرح معايير الجوهر المعتمدة، كي لا تترك مجالا للتهرب في بلد يعتبر أن التهرب الضريبي حقا مكتسبا ومشروعا من قبل المكلف، وذلك لإعتبارات إجتماعية.

خ- معوقات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية و معايير التقارير المالية الدولية

بالإضافة إلى الاسلوب المحاسبي والضريبي المتجذر في عمق التقاليد المهنية التي يمارسها خبراء المحاسبة، المعتمدة على المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها، فالمعوقات التي تعترض تطبيق المعايير الدولية المحاسبية تختلف تبعا لطبيعة البيئة الإجتماعية والضريبية في منطقة جغرافية محددة، ويمكن وعلى سبيل الذكر رفع عدة معوقات في تطبيق معايير موحدة على صعيد دولي ومنها :

أ- اختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية بين الدول،
ب- اختلاف الثقافة والتاريخ،
ت- اختلاف القوانين و التشريعات،
ث- اختلاف المفاهيم و السلوكيات و القيم السائدة،
ج- تفاوت دور الجمعيات المهنية،

وعلى صعيد معوقات في الدول النامية يمكن إضافة:
أ- عدم وجود نظرية عامة للمحاسبة مقبولة قبولا عاما حيث أن البيانات المهمة و طريقة الإفصاح عن المعلومات غير حيادية وتخدم مصلحة معينة،

البيانات المهمة و طريقة الإفصاح عن المعلومات غير حيادية وتخدم مصلحة معينة.
- القبلية والعائلية التي تسيطر على قرار الشركات بعيدا عن المنهجية العلمية للإدارة.
- التفرد بالقرارات على صعيد إداري بعيدا عما يسمى حوكمة الشركات.
- أن احتياجات متخذي القرارات الاقتصادية غير واضحة و غير محددة.
- أن المحاسبة في الدول النامية تقوم بتوفير المعلومات الملائمة للقرارات الاقتصادية علي مستوى الدولة نظرا لاعتماد هذه الدول علي القطاع العام بينما في الدول المتقدمة تكون التقارير المالية معدة لخدمة القطاع الخاص بشكل كبير مما يشكل عائق أمام التوافق الذي تسعى إلية المنظمات الدولية.

ومثالا وعلى صعيد التطبيق العملي للمعايير المحاسبية على المستوى اللبناني، وبرغم صدور قرار وزارة المالية رقم ١/٦٧٣، بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٤، والقاضي باعتماد معايير المحاسبة الدولية والذي يحتوي على ٤١ معيار، فلا زال التعامل على صعيد إداري، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم بإعتماد المبادئ الضريبية السائدة قبل صدور القرار.

هناك فوارق بين مفهوم المعايير والإحتساب الضريبي، فعلى صعيد احتساب الإستهلاك، وهو ما يتعلق بالمعيار المحاسبي رقم ٤، فالمعيار يصرح عدة طرق استهلاك، من ثابت ومتغير، ولكن النظام الضريبي اللبناني لا يعتبر سوى الطريقة الثابتة في الإستهلاك، حيث وتبعا للمادة الثانية الفقرة الثانية من القرار رقم ٤٢٢ الصادر في ١٩٨١/٩/٩ في قانون ضريبة الدخل، حول تعيين الحدود القصوى والدنيا لمعدلات الإستهلاك التجاري والصناعي، يذكر أنه "يبقى معدل أو معدلات الاستهلاك المختارة ثابتة والزامية طوال المدة المحددة لتعادل قيمة الاستهلاك مع سعر الأصل"[١٠] . وقد تم مثلا تحديد أن الالات الالكترونية المملوكة تستهلك بما معدله بين ١٥٪ كحد أدنى و ٢٠٪ كحد اقصى، والاثاث والمفروشات ما بين ٧,٥٪ و ٩٪، فأي من الالات الإلكترونية تكون فيها فترة الحياة أكثر من ٣ سنوات، وأي من المفروشات تبقى ما بين ١٢ و ١٤ سنة، والقبول بالمعدلات المنصوص عليها قانونا يعتبر عدم شفافية، لأنه قد يبرز في البيانات المالية قيم صافية للإصول لا تتصابق مع واقع القيمة، حيث من ناحية المعايير يعود عمر الأصل للتقييم الشخصي والمهني لعمر الأصل الإنتاجي.

وعلى صعيد المخزون فإنه تبعا للمعيار رقم ٢ يمكن تقييم المخزون :
- تبعا لطريقة الكلفة الحقيقة، وهنا نجد الطرق المتعارف عليها، من معدل وسطي مثقل أو الوارد أولا صادر أولا.
- أو طريقة الكلفة المعيارية أو النمطية، مع استبعاد طريقة الوارد آخرا صادر أولا تبعا لنظام معايير التقارير المالية الدولية(IFRS).
وأضيف ولمزيد من الشفافية، القيمة الصافية القابلة للتحقق، وهي تقييم لقيمة السلع بعد إحتساب سعر البيع، وتنزيل الأكلاف التشغيلية المتوقعة لغاية القيام بالبيع الفعلي لهذه السلع، وتنزيل نسبة ألارباح التشغيلية.

على أن تحتوي البيانات المالية على :
- الطريقة المحاسبية المعتمدة في تحديد الكلفة.
- القيمة المحاسبية للمخزون.
- قيمة استرداد كل مؤونة للتخفيض المحاسبي من الإيرادات.
- ذكر الوقائع التي دفعت الشركة لإسترداد مؤونة للتخفيض المحاسبي للمخزون.
- القيمة المحاسبية للمخزون المرهون.
- القيمة المحاسبية لتخفيض قيمة المخزون إذا كانت جوهرية مقارنة مع القيمة الصافية المحققة.
- كلفة المخزون المسجلة محاسبيا في المصاريف خلال الفترة.

كما أنه يفترض ذكر الفرق في الإحتساب لقيم المخزون بين كافة الطرق.
فمن ناحية ضريبية لا تعترف الإدارة سوى بطرق التكلفة الحقيقة للمخزون، بغض النظر عن السعر الحقيقي للمخزون وسعر البيع.

وعلى صعيد المعيار رقم ٣٩، محاسبة الأدوات المالية، وانعكاسها على البيانات المالية، وحتى ولو قررت الشركة عند شراء سندات وقررت الإحتفاظ بها لغاية الإستحقاق، بسعر اقل من القيمة السوقية، فلا يمكن تقسيم الإيراد من ناحية ضريبية في لبنان على فترات الدورات المالية لغاية الإستحقاق، بانتظار التحقيق الفعلي للإيراد، بعكس ما ينص عليه المعيار المحاسبي.

وذلك بالرغم من إقرار شكل موحد لتقرير خبير المحاسبة تبعا للتعميم رقم ٧٤٢/ص١، والذي صدر في ٢٠٠٢/٤/١٥ يحتوي على فقرة تشير إلى أن مفوضي المراقبة ومدققي الحسابات وخبراء المحاسبة ملزمون بالتأكد من إعتماد عملائهم بالمعايير الدولية للمحاسبة.

أما على صعيد آخر، ودائما في لبنان، وبغياب ثقافة مالية وضريبية عامة، نتساءل كيفية تطبيق المعايير المحاسبية، حين تصدر قوانين التسويات[11] لدفع مبالغ مقطوعة عن السنوات التي يتم تسويتها، حيث اعتبر الدفع بمثابة براءة ذمة، والتي استفادت منها الشركات التي لم تقدم أي بيانات مالية للفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٩ وبقيت أرقام أعمالها مكتومة، عل حساب الشركات التي قدمت تصاريح وبيانات، والتي إضطرت إلى دفع الضرائب ومن ثم القيام بدفع تسويات على اساس المبالغ المصرحة، مما يعني عدم تناسق القوانين الضريبية مع البيئة المالية للشركات، والذي يساهم إلى حد كبير في عدم اتباع الشركات أية مبادئ وقوانين ومعايير مالية ومحاسبية وضريبية.

خاتمة

الصورة الأمينة والشفافية، معايير مهمة في لغة الأعمال المالية، والتي تتكون خلاصتها في البيانات المالية، ولبلوغ هذا الهدف في بلادنا، تقوم نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان برفع المستوى المهني والتقني والمعلوماتي لدى المراجعين، ويتم حاليا وضع اسس مراجعة النظير للتأكد من الجدية المهنية للمراجعين في مكاتبهم.

ويبقى الوضع النظري في وضع وتقييم الإستقلالية الإنسانية، وهنا، لا بد من تغيير في منهجية التفكير، حيث لا تتوقف الوسيلة على أصدار القرارات والقوانين، إذا لم تهيئ العناصر المنفذة في إطار آلية تنفيذية تضمن تطبيق القوانين الجديدة.

التغيير الجذري قد يحتاج إلى فترة زمنية، لذا برأينا النظر إلى البدء بتطبيق مرحلي لبعض المعايير المحاسبية، التي يمكن تطبيقها في بيئتنا المالية تبعا لإحتياجاتنا المحاسبية والمؤسساتية والضريبية والإجتماعية، وذلك إعداد رزنامة عمل، على أن يتم أقرار أولى لبعض المعايير يطبق في مرحلة أولى على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والمساهمة، تبعا لحاجة هذه المؤسسات من رساميل دولية يمكن الحصول عليها من الأسواق المالية الدولية.

فالقطاع المصرفي في لبنان، والذي يتمتع بإستقلالية إدارية إلى حد ما، فإن الإدارة الضريبية توافق على ما تطبقه المصارف في حال صدرت الموافقة من قبل لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان.

وبهذا وبما يخص المعايير، فمصرف لبنان يصدر ما يشمله من هذه المعايير الدولية عبر التعاميم، مثالا التعميم رقم ٢٢٧ الصادر في ٢٠٠١/٢/١٦، و يحتوي على كيفية القيام بمحاسبة الأدوات المالية تبعا للمعيار رقم ٣٩، ونعتقد أنه يمكن تعميم التجربة مرحليا بعد أن يتم اعتماد هذا المعيار بنجاح على صعيد المؤسسات المصرفية، وذلك إلى المؤسسات الكبيرة خارج القصاع المصرفي والمالي في مرحلة أولى، ليشمل فيما بعد المؤسسات المتوسطة ثم الصغيرة.

ونعتقد ضرورة أن يسبق اعتماد المعايير، تدريب مجمل موظفي الإدارة الضريبية، لوضعهم في إطار المستجدات المالية، مع إصدار قوانين ضريبية تؤكد القوانين المالية، فلا يكفي محاسبيا أن يتم إصدار قانون يطبق ماليا، دون أن يمكن تطبيقه ضريبيا.

ونهاية لا بد من الإشارة إلى أهمية ربط هذه البيانات بالعامل الإنساني، حيث الخبير المالي الذي سيقوم بإعداد وإصدار ومراجعة هذه البيانات، ورغم انها على مسؤولية الشركة، فالمفترض أن يتبع المراجع معايير المراجعة الدولية، ومنها ما هو مرتبط بشخصية المراجع، من مستوى اخلاقي وإستقلالية.

حيث وبعد الفضائح المالية على صعيد دولي، انرون وورلدكوم على صعيد المثال، تم في الولايات المتحدة الأميركية، إصدار قانون ساربنز أوكسلي في ٢٠٠٢، والذي يطرح تحميل مسؤولية جزائية لمدراء الشركة، والمساءلة، وذلك ضمن تطبيق ما يسمى "الإدارة الرشيدة" على صعيد الشركات الخاصة والشركات العامة والحكومات، وقد تم إنشاء جمعية غير حكومية PCAOB لتختار المدققين، ولوضع معايير خاصة غير تلك الصادرة عن اللجنة الدولية للمعايير، والتي تتعلق على الأكثر بالاخلاقية المهنية، وبالإستقلالية، وهي معايير انسانية، ويصعب ضبطها، من ناحية معيارية.

وعلى صعيد المعايير الإنسانية، وأهمية بناء الإنسان، برأينا أن الثقافة هي مصدر الدينامية التي يمكن الإستناد اليها في تحفيز العطاء الإنساني، حيث في عمق الشخصية العربية، الطاقة والقدرة والتاريخ، ولو تمكنا من العودة إلى انفسنا، في شعور المواطنية لما احتجنا إلى توصيات انسانية تفرض علينا من مؤسسات دولية.

المراجع

١- النص الكامل لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية كما في ١٩٩٧/١٢/٣١، نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، ص٣٤.
٢- نفس المصدر السابق، النص الكامل، ص٣٩.
٣- نفس المصدر السابق، النص الكامل، ص ٤١.
٤- د.محمد الصبان، ود. أحمد شحاته، المحاسبة المالية، القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجتمعية، ١٩٩٣، ص.٥١.
٥- الفصل الأول، مبادئ عامة، مرسوم رقم ٤٦٦٥، صادر في ٢٦ كانون الأول ١٩٨١، دار المنشورات الحقوقية
٦- مرسوم رقم ٤٦٦٥، صادر في ٢٦ كانون الأول ١٩٨١، دار المنشورات الحقوقية.
٧- Hennie Van Greuning et Marius Koen, Normes Comptables Internationales, Guide Pratique World Bank ٢٠٠٠.
٨- د.محمد الصبان، ود. أحمد شحاته، المحاسبة المالية، القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجتمعية، ١٩٩٣، ص.٥٣.
٩- انطوان مطر، محاضرات المؤتمر العلمي الأول، نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، ١٩٩٦، ص٥٣.
١٠- قانون ضريبة الدخل، القرار رقم ٤٢٢ الصادر في ١٩٨١/٩/٩
١١- قانون التسويات رقم ٣٨٤، الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤.